|  |
| --- |
| التوزيع: **محدود**CS/TC/TTFSC/VI/21/7(b)سبتمبر 2021لغة النص الأصلي: **اللغة الإنجليزية****السوق المشتركة****للشرق والجنوب الأفريقي**الاجتماع السادس للجنة الفرعية المعنيةبالتجارة وتسهيل التجارةعبر الاتصال المرئي20-23 سبتمبر 2021**المستجدات بشأن مفاوضات****منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا*****الموضوع: "الكوميسا نحو التكامل الاقتصادي الرقمي"*** |

1. تحدد المادة 3 من اتفاقية إنشاء **منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا** الأهداف العامة للاتفاقية، وهي تتمحور أساسًا حول إنشاء سوق موحدة للبضائع والخدمات مسهلة بواسطة حركة الأشخاص لتعميق التكامل الاقتصادي لقارة أفريقيا ووفقًا لرؤية عموم أفريقيا "أفريقيا متكاملة ومزدهرة وآمنة" وفق المنصوص عليه في جدول الأعمال لعام 2063.
2. كما تقر المادة 5 ضمن مبادئها على مناطق التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الثلاث كأحجار أساس لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا حيث إن الدور الذي تلعبه الجماعات الاقتصادية الإقليمية دورها كأحجار أساس للجماعة الاقتصادية الأفريقية قد أُقر به في عملية اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا. وقد حثت القمة أمانة منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا على التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا.
3. وحتى الآن، وقعت أربع وخمسين دولة من خمس وخمسين دولة من الدول الأعضاء للاتحاد الأفريقي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، وقد أودعت 38 دولة من الدول الأطراف أدوات التصديق على الاتفاقية، وهي: الجزائر وأنجولا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو والكوت ديفوار وجيبوتي ومصر وايسواتيني وإثيوبيا وغينيا الاستوائية والغابون وغامبيا وغانا وغينيا وكينيا وليسوتو وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وساو تومي وبرينسيب والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وتوجو وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.
4. والدول الثلاث عشرة (13)[[1]](#footnote-1) من الدول الأعضاء للاتحاد الأفريقي التي صدقت على الاتفاقية أدوات التصديق على الاتفاقية الخاصة بها هي من الدول الأعضاء للكوميسا.
5. وقد دخلت الاتفاقية قيد النفاذ بتاريخ 30 مايو 2019 بإيداع 24 دولة لأدوات التصديق الخاصة بها بحلول ذلك التاريخ وقد أُطلقت لاحقًا منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا خلال الجلسة الثانية عشرة الاستثنائية لقمة الاتحاد بشأن منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا في نايمي في النيجر بتاريخ 7 يوليو 2019.
6. وقد بدأت التداول التجاري بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا بتاريخ 1 يناير 2021 بما يتوافق مع القرار والإعلان المعتمد خلال الجلسة الثالثة عشرة الاستثنائية لقمة الاتحاد الذي عُقد بتاريخ 5 ديسمبر 2021. وأدوات التداول التجاري التي تُستخدم حاليًا قد سُلمت إلى الدول الأعضاء خلال القمة الثالث عشرة الاستثنائية التي عُقدت بتاريخ 5 ديسمبر 2020، وهي تشتمل على ما يلي:
7. قواعد المنشأ المتفق عليها.
8. جدول التنازل عن التعريفات بشأن تجارة البضائع.
9. جدول الالتزامات المحددة بشأن تجارة الخدمات وفق المتفق عليه.
10. الآلية عبر الإنترنت لمراقبة الحواجز غير التعريفية والتبليغ عنها والقضاء عليها، النافذة بالفعل.
11. كما تعهدت الجلسة الثالثة عشرة الاستثنائية للقمة (بشأن منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا) بالانتهاء من العمل بشأن التصحيح الهيكلي لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا ونظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا لتعزيز التجارة البينية الأفريقية وتفعيل جميع نماذج مرصد التجارة الأفريقي لتحسين التوافر الفعلي لمعلومات التجارة والخدمات ذات الصلة وتعزيز الشفافية والفعالية والنزاهة في سوق منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا بشأن تجارة البضائع والخدمات.

**الأهداف الخاصة لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا ونطاقها (طريقة العمل) –وفقًا للمادتين 4 و6 على التوالي**

1. لأغراض الوفاء بالأهداف المحددة في المادة 3 وتحقيقها، تقوم الدول الأطراف بما يلي:
2. القضاء التدريجي على الحواجز التعريفية وغير التعريفية لتجارة البضائع.
3. التحرير التدريجي لتجارة الخدمات.
4. التعاون بشأن التنافس وحقوق الملكية الفكرية وسياسات الاستثمار.
5. التعاون في جميع النطاقات ذات الصلة بالتجارة.
6. التعاون بشأن أمور الجمارك وتنفيذ تدابير تسهيل التجارة.
7. إنشاء آلية لتسوية النزاعات وتختص بحقوقهم والتزاماتهم.
8. إنشاء إطار مؤسسي لإدارة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا وتنفيذها والحفاظ عليه.
9. بما يتوافق مع نطاق منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، تُجرى مفاوضات على مرحلتين كما يلي:
10. **المرحلة الأولى:** تغطي تجارة البضائع (9 ملاحق) وتجارة الخدمات (3 ملاحق) وآلية تسوية النزاعات.
11. **المرحلة الثانية:** الاستثمارات وسياسة التنافس وحقوق الملكية الفكرية.
12. وقد تم الانتهاء من الكثير من العمل في المرحلة الأولى من مفاوضات منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، ولكن لا تزال المفاوضات قائمة بشأن تحرير التعريفة وقواعد المنشأ وتجارة الخدمات.
13. والإطار المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا كما يلي:
14. **قمة الاتحاد الأفريقي** هي الجهاز السياسي الأعلى لاتخاذ القرارات.
15. **المجلس الوزاري** (وزراء التجارة في الدول الأطراف): تنفيذ الاتفاقية وإنفاذها.
16. **لجنة كبار مسؤولي التجارة** (الأمناء الدائمين أو الرئيسين للدول الأطراف)، والتي تنفذ قرارات المجلس وتطلب التحقيقات وتوجه الأمانة لتولي مهام وتعزز توحيد السياسات الملائمة وتنظر في التقارير وتتخذ الإجراءات المناسبة وتنشئ اللجان وفق المطلوب.
17. **أمانة منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا:** "كيان مستقل وظيفيًا ضمن نظام الاتحاد الأفريقي" بشخصية قانونية مستقلة ومستقلًا عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وممولًا من طرف الاتحاد الأفريقي.

**الحالة الراهنة للمفاوضات**

1. **ضمن تجارة البضائع:**
2. تتفق الدول الأعضاء على التحرير الكامل بنسبة 90% من بنود التعريفة لكل دولة من الدول الأعضاء خلال 5 أعوام و10 أعوام للدول التي لا تُعتبر من الدول الأقل نموًا والدول الأقل نموًا على التوالي بنفاذ فوري.
3. نسبة 7% المتبقية من بنود التعريفة تُخصص **كمنتجات ذات حساسية** حيث تخضع للتحرير خلال 10 أعوام و13 عامًا للدول التي لا تُعتبر ضمن الدول الأقل نموًا والدول الأقل نموًا على التوالي على مدار 5 أعوام من التنفيذ.
4. 3% من بنود التعريفة تُخصص **للمنتجات المستثناة** للاهتمام بالقطاعات الحساسة والاستراتيجية في كل دولة من الدول الأعضاء وتخضع للمراجعة كل 5 أعوام.
5. بشأن مفاوضات التعريفة وقواعد المنشأ:
6. أُنشئ **مرصد التجارة الأفريقي** الذي يوفر معلومات موثوقة بشأن بيانات التجارة وظروف الأسواق واللوائح والمصدرين والمستوردين المسجلين وغيرهم.
7. يوجد آلية عبر الإنترنت لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها والقضاء عليها عبر الموقع الإلكتروني: <https://tradebarriers.Africa>.
8. بدايةً من شهر أغسطس 2021، كانت مفاوضات التعريفة وقواعد المنشأ ضمن منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا قائمة ولم تكتمل بعد. والمفاوضات المعلقة هي تلك الخاصة بقواعد المنشأ فيما يخص المنتجات لبضائع مثل المنسوجات والملابس ومنتجات السيارات.
9. وحتى تاريخ، قدمت 42 دولة من الدول الأعضاء جداولها للتنازل عن التعريفة، ومنها 12 دولة من الدول الأعضاء للكوميسا هي: بوروندي وايسواتيني وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشل وأوغندا وزامبيا.
10. وبداية من شهر أغسطس 2021، اُتفق على أن تغطي قواعد المنشأ تقريبًا 87.03% من بنود التعريفة.
11. بحلول الموعد النهائي للانتهاء من المفاوضات بشأن عروض التعريفة وقواعد المنشأ في شهر يونيو 2021، لم يُنجز ذلك. ولذا، قدم كبار مسؤولي التجارة التوصية إلى المجلس الوزاري بالنظر في التمديد.
12. لم تنتهي اللجان الفرعية المعنية بقواعد المنشأ وتسهيل التجارة والتعاون الجمركي والمرور العابر من الكتيب الإجرائي لقواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا.
13. فيما يخص مسائل شهادات المنشأ، قامت تسع دول منها خمس دول من الدول الأعضاء للكوميسا هي: مصر وايسواتيني وكينيا وموريشيوس ورواندا بتاريخ 31 مايو 2021 بتقديم عينات التوقيعات والأختام للهيئات المعنية إلى أمانة منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا لإصدار شهادات المنشأ لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا.
14. **ضمن تجارة الخدمات:**
15. اعتمدت قمة الاتحاد الأفريقي تحرير خمسة قطاعات خدمات ذات أولوية هي: النقل والاتصالات والخدمات المالية والسياحة والخدمات المهنية، وهي قطاعات تُعتبر خدمات عالية النمو حيث أبدت الدول الأعضاء التزاماتها كذلك إلى منظمة التجارة الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية.
16. وتُجرى مفاوضات بشأن الخدمات عبر نهج العرض والطلب.
17. ولتسريع العملية، أُوصي بأن تنتهي جميع الدول الأعضاء من مشاوراتها الوطنية فيما يخص إعداد عروضها وتقديم جداولها للالتزامات الخاصة بحلول شهر يونيو 2021 للانتهاء من المفاوضات بحلول الموعد النهائي المتفق عليه.
18. وقد طُلب من الدول الأعضاء إبداء الالتزامات في قطاعات الخدمات ذات الأولوية الخمسة في عروضها.
19. وحتى الآن، قدمت اثنان وثلاثون (32) دولة من الدول الأعضاء للاتحاد الأفريقي وجماعتان (2) من الجماعات الاقتصادية الإقليمية[[2]](#footnote-2) عروضها فيما يخص القطاعات ذات الأولوية الخمسة لتجارة الخدمات، والتي تضم منها ثلاث عشرة (13) دولة من الدول الأعضاء للكوميسا. وتُشجع هذه الدول على المشاركة في اجتماعات لجنة تجارة الخدمات لضمان مفاوضات بناءة بشأن عروضها على الرغم من واقع أن الموعد النهائي في شهر يونيو لم يتم الوفاء به.
20. وفيما يخص المرحلة الثانية من المفاوضات التي تغطي حقوق الملكية الفكرية والاستثمار وسياسة المنافسة، أحاطت القمة الاستثنائية أن لم يكن من الممكن الانتهاء من المرحلة الثانية من المفاوضات بحلول الموعد النهائي المتفق عليه بحلول شهر ديسمبر 2020 بسبب وباء فيروس كورونا المستجد القائم، وقد اعتمدت أن تنتهي المرحلتين الثانية والثالثة من المفاوضات بشأن التجارة الإلكترونية بحلول التاريخ 31 ديسمبر 2021.
21. ومن المتوقع من الجلسة الرابعة عشرة لقمة الاتحاد الأفريقي أن تجتمع في شهر أكتوبر 2021 لاستعراض التقدم المحرز واتخاذ القرارات فيما يخص تنفيذ منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا والمسائل الأخرى ذات الصلة والخطوات التالية في العملية.

**المسائل الرئيسة المعلقة**

1. على الرغم من بدء التداول التجاري، لا يزال ما يلي معلقًا:
2. الانتهاء من الأدوات الرئيسة للتجارة للسماح بالتنفيذ بما في ذلك عروض التعريفة وقواعد المنشأ على الرغم من بدء التداول التجاري.
3. الانتهاء من الاتفاقية الإطارية بشأن تقسيم العمل والأدوار بين أمانة منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي من جانب والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من جانب آخر.
4. القيود المالية والقيود على القدرات البشرية.
5. تنسيق البرامج (الاجتماعات) مع أنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وترشيدها.

***التوصيات***

1. ***يُدعى اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالتجارة وتسهيل التجارة إلى الإحاطة بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا.***
1. بوروندي وجيبوتي ومصر وايسواتيني وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس ورواندا وأوغندا وتونس وزامبيا وزيمبابوي [↑](#footnote-ref-1)
2. بوركينا فاسو وبنين وبوروندي وكابو فيردي وجزر القمر وجمهورية الكونغو ومصر وايسواتيني وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وكينيا وليسوتو وليبيريا ومدغشقر ومالي وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا وساو تومي وبرينسيب والسنغال وسيشل وسيراليون وجنوب أفريقيا وتوجو وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي والاياك والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا [↑](#footnote-ref-2)